عروض

عروض موقعة :

- الديمقراطية والتعددية
- وثائق التعليم العالى فى مصر فى القرن التاسع عشر
- سيناء فى التاريخ الحديث (١٨٦٩ ـ ١٩١٧)
- إلياذة هوميروس لسليمان البستانى
- الخروج من التُّيه : دراسة فى سلطة النص

عروض موجزة :

الديمقراطية والتعددية

السعيد ، رفعت

الديمقراطية والتعددية : دراسة فى المسافة بين النظرية والتطبيق / رفعت السعيد - القاهرة : شركة الأمل للطباعة والنشـــر ، ٢٠٠٣.

٣١١ صفحة ؛ ١٩سم

عرض
م/ أحمد مصطفى البحيرى

المؤلف سياسى وكاتب له اتجاهاته اليسارية الثابتة والمعروفة ، وهو يبدأ كتابه بعدة صفحات يحدد فيها مدخله إلى الموضوع .

ورغم أنه يبدأ هذه الصفحات بما يوحى بأنه سيبحث عن معنى ومدلول لكلمة " الديمقراطية"، إلا أنه سرعان ما يستدرك ليضع أمامنا مسائل واقعية عن الديموقراطية والحياة ، فالديموقراطية تعبير عن توازنات غير متوازنة دوما، وهى تعبير عن صراعات مجتمعية وسياسية ، وهى عرضة لهجوم المستبدين ورجالهم يزيفونها ويخترعون بدائل لها تتناسب مع أغراضهم متذرعين بدعاوى وحجج مثل تفاوت الظروف من مجتمع لآخر وضرورة التدرج فى التطبيق . وتقف الجماهير حائرة وعاجزة ، هل تقبل ما يقدم لها ثم تطالب بالمزيد ، أو أن ترفضه وتطالب بالكمال ؟ وهل تكفى الوثائق المنمقة من دساتير وقوانين للقول بأن الديمقراطية قد تحققت ؟ أم أن الممارسة هى المعيار والمحك ؟ نفهم من البداية من خلال هذه الصفحات المعدودة أن المؤلف سيتكلم بصفته سياسيًا فى المقام الأول .

الكتاب يتكون من ثلاثة فصول :

فى الفصل الأول الذى وعنوانه "الديمقراطية عبر دروب وعرة"، والذى يقع فى حوالى ٤٠ صفحة، يبدأ المؤلف بمحاولة لم تستغرق سوى سطور معدودة لتعريف الاستبداد وطرح بعض التساؤلات عنه، ثم يتكلم عن تستر المستبدين خلف بعض المبررين والمؤيدين والمدافعين ، ويعلن أن هؤلاء كلهم كانوا فى الزمن القديم من رجال الدين ، ويناقش دورهم ، ويتكلم عن التكوين النفسى للمستبدين الأفراد . ثم يشير إلى استبداد المؤسسات العسكرية وأجهزة الأمن . وعندما يتكلم عن العرب تحديداً فإنه يورد أقوالاً لبعض المفكرين توصم الأنظمة العربية بالاستبداد من قديم الزمن ، وأقوالا أخرى ترى أن التسلطية العربية لا تفعل إلا أن تنتج بديلها الأكثر تسلطًا (وليس نقيضها) ، وذلك يرتبط بأنها وبديلها المناوئ يتنافسان على التسلط حتى وإن اختلفت لغة الخطاب على السطح . ولكن المؤلف لا يريد لنا أن نستسلم لفكرة كهذه، ويرى أنه ينبغى السعى لتنشيط وتخليق البديل الديمقراطى الحقيقى. ومن

ناحية أخرى فهو يرى أن الانتقال إلى الديمقراطية ليس بالأمر السهل وليس بالأمر الذى يمكن تحقيقه وتثبيته فقوس التحول الديمقراطى يكون قادرا على الصعود فى أحيان ، ومرغماً على الهبوط فى أحيان أخرى . فالديمقراطية معركة مستمرة من لا يتقدم فيها فلابد أن يتأخر . ويمضى المؤلف فى استعراض بعض الآراء بخصوص محاولات تعريف الديمقراطية، وتحديد الشروط اللازمة لتحقيقها، كما يستعرض بعض محاولات التزييف التى تتعرض لها ومحاولات خلق تناقضات ، ولا وجود حقيقى لها؛ بين التنمية بجميع أنواعها والتقدم الديمقراطى.

ثم يضع المؤلف أمامنا معياره الشامل للديمقراطية (ولا يقول تعريفه الشامل) فإذا هذا المعيار هو "التكافؤ" . وهو يشمل التكافؤ فى التواجد بمعنى وجود حقوق متكافئة وفرص متكافئة للجميع فى العملية الانتخابية ، وفى ممارسة النشاط السياسى والاجتماعى والثقافى والفكرى ، والتكافؤ فى التصويب بمعنى حق الجميع فى الإدلاء بأصواتهم بطريقة سليمة وبعيدة عن كافة أنواع التدخل. والتكافؤ فى التواصل أى كفالة حق التواصل مع الجمهور لكافة الاتجاهات، والتكافؤ فى حق التفهم أى حق أى فرد أو جماعة فى أن يصغى إليهم الآخرون، والتكافؤ فى الحقوق العامة ويتضمن الحق فى تداول السلطة وعدم حرمان أى فئة من تولى الوظائف العامة .

وبعد أن ينتهى المؤلف من عرض معياره الشامل ، يعلن العودة مرة أخرى لمحاولة حل ألغاز هذا الشىء المسمى بالديمقراطية فيعرض ما أسفرت عنه الدراسات من تحديد لأنواع الديمقراطية مثل : ديمقراطية مباشرة ، أو ديمقراطية غير مباشرة ، وديمقراطية برلمانية ، أو ديمقراطية رئاسية . ثم يعرض تقسيماً أخر للديمقراطية بين ديمقراطية حاكمة وديمقراطية محكومة . فالديمقراطية المحكومة هى تلك التى تتوافر فيها كل الأشكال الدستورية التى تسمح بإسناد صدور قرارات الحكام إلى المحكومين ومع ذلك لا تكون قرارات الحكام التى يقال أنها معبرة عن الإرادة الشعبية ومعبرة فى الواقع عن هذه الإرادة . أما الديمقراطية الحاكمة فهى نظام تتوافر فيه الأشكال الدستورية ولكنه يمتاز أيضاً بأن قرارات الحكام تعبر بالفعل عن الإرادة الحقيقية للشعب. ويتعرض بعد ذلك لبعض كتابات الدكتور عصمت سيف الدولة التى حاول فيها ان ينسج إطار فكرى يدافع به عن الممارسات الناصرية. ويقرر بعد ذلك أنه إلى جانب الصراع الأساسى بين الديمقراطية والاستبداد فهناك أخطار اخرى تهدد الديمقراطية مثل العولمة والانفتاح على الشمال وغير ذلك من اتجاهات تؤثر - فى رأى المؤلف - بالسلب على العملية الديمقراطية فى البلدان النامية حيث تخلق تمركز للثروة فى أيد غير منتجة يستطيع أصحابها الوجود فى المجالس التشريعية وإخضاع الدولة لنفوذهم وتهميش دور قطاعات واسعة من المجتمع .

الديمقراطية لا تكون إلا كاملة ، فتوفير شق واحد منها لا يؤدى إلا إلى خلق كائن مشوه ، فالتعدديه الحزبية إذا لم تصاحبها انتخابات حرة شفافة مع بقية مفردات التكافؤ لا نفرز ، بالقطع ، ديمقراطية ، بل لعلها تمثل خديعة تحمى وتكرس الديمقراطية المقيدة . ها هو الرأى الذى يختتم به المؤلف هذا الفصل .

الفصل الثانى بعنوان " الديمقراطية رؤى مختلفة " وهو يتكون من ثلاثة أقسام . القسم

الأول ، يقع فى حوالى سبع صفحات يحمل عنوان " ديموس كراتوس هل كانت ديمقراطية ؟" ويتناول هذا القسم الديمقراطية الأثينيه والديمقراطية الرومانية . وكلمة ديمقراطية تتكون فى الأصل من كلمتين يونانيتين هما : ديموس بمعنى شعب ، وكراتوس بمعنى حكم . ويوضح المؤلف أن الديمقراطية اليونانية لم تتضمن الحقوق السياسية سوى لربع سكان أثينا من الذكور ، أما بقية السكان فليسو سوى شراذم من النساء والأطفال والعبيد والسوقة ، الذين لا يحق لهم مباشرة النشاط العام ولا التمتع بأى حقوق سياسية . ويمضى المؤلف فيعرض باختصار كيفية الممارسة الديمقراطية فى أثينا ، وينتهى إلى أن هذه الديمقراطية كانت ناقصة نقصاً شديداً ومع ذلك فقد نظر إليها دائماً على أنها النموذج المرتجى ، وربما كان ذلك صحيحاً فى تلك العصور العتيقة ، ولكننا يجب أن نطمح الآن إلى ما هو أكمل من ذلك .

القسم الثانى من الفصل الثانى يحمل عنوان " الديمقراطية بين الإسلام والتأسلم " ويحاول فيه المؤلف عرض وجهة نظره بهذا الخصوص فى حوالى ٢٢ صفحة . فى بداية هذا القسم يورد المؤلف آراء بعض قدامى الفقهاء مثل ابو بكر الطرطوشى وابن كثير اللذين أمعنا فى تبرير استبداد الحكام مستندين إلى أحكام الدين، ويختار من علماء المسلمين أبو النصر الفارابى الذى استخدم العقل والفلسفة فى نفس الاتجاه . ثم يورد ما قاله بعض الشعراء فى تمجيد ونفاق الحكام. ويطلق المؤلف على كل قدامى الفقهاء الذين ساندوا الحكام المستبديد اسم " القديم المتأسلم "، ثم يعلن أن آرائهم ما زالت تطل علينا من حين لآخر على ألسنة "المتأسلمين المحدثين" . وبعد ذلك يسرع المؤلف بالقارئ عبر قصاصات من مواقف وأقوال لدعاة الديمقراطية والاستنارة من رجال الدين . ثم يعرض آراء رفاعة الطهطاوى الذى دعى إلى الأخذ بالعلم الحديث وتعليم النساء واحترام الحرية ، وينتقل إلى عرض آراء الشيخ جمال الدين الافغانى التى دعت إلى التخلص من الطغاة . وبعد ذلك يسرع المؤلف لاهثاً (على حد قوله) إلى الشيخ محمد عبده فيعرض آراءه التى دعت إلى الفهم المباشر للقرآن والحديث بدون وساطة السلف ، ورفضت اقتران السلطة بالدين ، وأكدت أن شكل الحكومة هو اختيار حر المسلمين. وعندما ينتقل الشيخ محمد عبده من الآراء النظرية إلى التطبيق فإن المؤلف يرى أن الشيخ قد انحاز إلى الطبقة الوسطى ، وهى الطبقة التى ينتمى إليها ، فمنحها مرتبة متقدمة فى إنجاز مهام التحول الديمقراطى . وينتقل المؤلف بعد ذلك إلى الشيخ عبد الرحمن الكواكبى فيعرض بسرعة كتابيه: "طبائع الاستبداد" و "ام القرى" ويحاول الشيخ فى هذين الكتابين التعرف على أسباب تخلف الأمة ووصف العلاج ، وهو يؤكد على أن الإسلام لا يوجد فيه ما يسمح باستخدامه لتأكيد سلطة الحاكمين، ويدعو إلى الحرية والعدل. وتقول الروايات أن الباب العالى العثمانى قد أرسل من اغتال هذا الشيخ المناضل . ويورد المؤلف بعد ذلك بعض أسماء الإسلاميين المستنيرين مثل على عبد الرازق وأحمد أمين وأمين الخولى. ولابد أن القارئ سيلاحظ أن الإسلاميين المستنيرين الذين استشهد المؤلف بأرائهم قد عاشوا فى فترة زمنية شهدت بداية انهيار آخر خلافة إسلامية ، وهى

الدولة العثمانية ، تحت وطأة هجمات الغرب ، ثم السقوط النهائى لها وتقسيم أملاكها بين الدول المنتصرة ، وما تبع ذلك من نضال شعبى ضد المستعمرين وضد النماذج القديمة فى نفس الوقت، ولكن المؤلف لا يشير إلى ذلك صراحة ، ويظل الأمر - من ناحية الشكل - مجرد مقارنة بين آراء تيار متأسلم قديم وإسلام مستنير .

وعندما يتعرض المؤلف للمتأسلمين الجدد فإنه يتخذ من جماعة الإخوان المسلمين مثالاً فيقدم بعض الاقتباسات من كتاباتهم وبعض الأمثلة من ممارستهم مما يقدم شواهد واضحة على إيمانهم بضرورة الطاعة المطلقة لولى الأمر (الإمام أو الخليفة) ورفضهم المطلق لما أسماه قادتهم " بالنظم المائعة "، وهى الديمقراطية والحرية الشخصية .

لقد قدم المؤلف موضوع الإسلام والتأسلم بسرعة لاهثة وربما استحق هذا الموضوع صفحات أكثر مما نال .

القسم الثالث من الفصل الثانى عنوانه "الديمقراطية بين ماركسية ماركس وماركسية السوفييت " وهو يقع فى حوالى ٥٢ صفحة . ويبدأ المؤلف عرض الموضوع بالقول بوجود غربة بين ماركس والتطبيق السوفيتى لأفكاره . ويبدأ الأمر ، فى رأى المؤلف ، بعبارة موحية قالها ماركس وهى : " لا يمكن لمملكة الحرية أن تبدأ إلا عندما ينتهى الأمر الذى تفرضه الضرورة " ، وقد استند البعض إلى هذه العبارة لمحاولة تصوير الحرية على أنها ترف لا يمكن التمتع به إلا عندما يتم إنجاز ما تفرضه الضرورة من مهام . والضرورة هنا هى رفع البروليتاريا إلى مركز الطبقة الحاكمة مما سيمكنها من أن تنتزع بالتدريج كل رأس المال من الطبقة البرجوازية ، وهذا أمر لا يمكن تحقيقه فى البداية إلا بعمل استبدادى ضد حقوق الملكية . وعندما تختفى الفروق الطبقية خلال مجرى التطور ويتركز الإنتاج فى أيدى اتحاد عريض من الأمة بأسرها ستفقد السلطة العامة طابعها السياسى وتصل إلى النتيجة المعروفة وهى ذبول الدولة ، وبدلا من الفكر البرجوازى القديم بتصنيفاته وعداءاته السياسية سيكون لدينا اتحاد يكون التطور الحر لكل فرد فيه شرطًا للتطور الحر للجميع . أما كيف سيتم تسيير الأمر فى هذا المجتمع الجديد فإن ماركس وإنجلز يكتفيان بالتأكيد على القواعد التى طبقت فى تجربة كميونه باريس المحدودة زمانًا ومكانًا ، وهذه القواعد تتضمن انتخاب جميع شاغلى المسئوليات العامة وإمكان سحب الثقة منهم فى أى وقت ، وأن على الجميع أن يعملوا لمدة ثمان ساعات يوميًا فى عمل إنتاجى ثم يباشرون مسئولياتهم لبعض الوقت ، أما مؤسسات القهر مثل الجيش والشرطة فتحل ويحل محلها الشعب المسلح .

ويتسلم لينين هذا الإطار النظرى ليحاول تطبيقه على التجربة الثورية فى روسيا فيؤكد على كل مقولات ماركس - فالدولة الأكثر ديمقراطية هى فى الجوهر أداة لقمع الخصوم الطبقيين ، والمبادرة المباشرة للجماهير الشعبية هى السند الحقيقى للمجتمع الجديد، وواجبات الدولة يقوم بها متطوعون بدون أجر بعد أن ينتهوا من أداء ثمانى ساعات من العمل المنتج يوميًا . وبهذه المفاهيم ترك لينين الدولة السوفيتية الوليدة فى أيدى ستالين .

ويرى المؤلف أن دولة مثل الاتحاد السوفيتى، بمساحتها الشاسعة وتركيباتها السكانية العريضة

واقتصادها الذى يدار وفق نظرية التخطيط المركزى، لا يمكن تسيير أمورها بالمبادرات الشعبية من القاعدة، ولا يمكن أن تدار مهامها بالتطوع من قبل افراد متحمسين بعد أن يؤدوا ثمانى ساعات يومياً من العمل المنتج، لقد فرض الواقع العملى نفسه، فظهرت بيروقراطية عنيدة ثابتة الأركان أدارت جهاز الدولة وأدارت آلة للقمع ضد مبادرات الجماهير ذاتها، وأعطى الحكام البيروقراطيون لأنفسهم الحق فى تصنيف إرادة الجماهير إلى إرادة صحيحة وإرادة كاذبة .

ويتتبع المؤلف مراحل هذا التحول ويقرر أن الماركسية لم تقدم تصورًا متكاملاً لنظرية الحق فى الدولة الاشتراكية لأنها تصورت ذبول الدولة .

وبناءً على ما سبق فإن المؤلف يرى أن هناك حاجة ملحة لرؤية جديدة ومتكاملة لنظرية الحق فى الدولة الاشتراكية لتواكب الواقع الموضوعى ولا تحصر نفسها فى إطار تجربة كميونة باريس ، وتستفيد من كافة أخطاء الماضى ودروسه وتحدد الضمانات الكفيلة بصيانة حق الجماهير فى فرض إرادتها أيًا كانت هذه الإرادة .

الفصل الثالث وعنوانه " من النظرية إلى التطبيق " يتكون من أربعة أقسام : القسم الأول بعنوان "عن خصوصية الأوضاع المحلية " ويقع فى حوالى تسع صفحات . وفى بدايته يؤكد المؤلف على أن الديمقراطية مركب معقد ومكوناته تختلف من مكان لآخر ومن زمن إلى آخر وهى لا يمكن أن تكون نمطًا واحداً ، ولكن هذه المقولة من الممكن أن تستغل من جانب بعض الحكام لخلق أنظمة حكم استبدادية فى حقيقتها ولكنها ترتدى مسوح الديمقراطية برغم أن الأمر يستلزم نمطًا خاصًا من الديمقراطية ينسجم مع الأوضاع المحلية ويمكن من تحقيق التقدم الاقتصادى بأقصى سرعة. ويرى المؤلف أن أحدا لا يمكنه إنكار الخصوصية ولكن هذه الخصوصية يجب أن تستخدم كرافعة لتطوير الديمقراطية ودعمها وليس لتبرير تسلط الحكام بأى صورة. ويورد المؤلف بعض الأمثلة فى بعض البلاد، ومن بينها مصر أبان الحكم الناصرى، تستر فيها استبداد حكام عسكريين تحت شعارات حرصت على التمسح بكلمة " الديمقراطية " واردفتها بكلمات أخرى مثل " رئاسية أو قاعدية أو موجهة أو انتقائية أو ... " ، كما يورد المؤلف وصفًا سريعاً للتجربة اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية حيث إن هذه التجربة تعد مثالاً على إمكانية وجود تطور ديمقراطى حقيقى يراعى الظروف الخاصة للمجتمع . ويناقش المؤلف فى هذه الدراسة أيضًا، الرأى القائل بأن الديمقراطية ليست سوى الوجه الآخر للرأسمالية . ومن الطبيعى تصور أن المؤلف يعارض - هذا الرأى، وهو يورد أمثلة على بلاد اتبعت النهج الرأسمالى فى إدارة الاقتصاد، ولكنها نهجت نهجا غير ديمقراطى فى الحكم ولكنه لم يورد أى مثال عكسى نشأت فيه الديمقراطية وتطورت فى مجتمع لم يتبع النهج الرأسمالى فى إدارة الاقتصاد.

القسم الثانى فى هذا الفصل يقع فى حوالى ٣٠ صفحة وهو بعنوان "مصر بين الدستورية واللادستورية"، وفى صدر هذه الدراسة يورد المؤلف قولاً لرفاعة الطهطاوى ، الذى يطلق عليه لقب " أبانا الذى مهد لنا طريق النضال " ، يقول الطهطاوى " " الحرية هى الوسيلة العظمى فى إسعاد أهالى الممالك ، فإذا كانت مبنية على قوانين

حسنة وعدليه كانت واسطة عظمى فى راحة الأهالى وإسعادهم فى بلادهم وكانت سببًا فى حبهم لأوطانهم ".

ويورد المؤلف بعد ذلك عرضًا سريعًا لأفكار هذا الرائد يتضح منه أن الطهطاوى قد وضع التجربتين الإنجليزية والفرنسية نصب عينيه. وبعد ذلك ينتقل المؤلف إلى استعراض فترة الالتهاب الثورى فى مصر التى مهدت للثورة العرابية، ويورد عرضًا لمذكرة تقدمت بها جمعية مصر الفتاة للخديوى توفيق، وتشخص المذكرة أسباب شقاء البلاد فلا تخرج هذه الأسباب عن اجتماع السلطة فى يد واحدة، وعدم وجود قوانين تبين حقوق وواجبات المحكومين والحاكمين، وعدم وجود نظام قضائى عادل، ونقصان المعارف العمومية. ثم تقترح المذكرة إصدار قانون أساسى يكون من أحكامه توزيع السلطة إلى تنفيذية وتشريعية - وقضائية، والأخذ بباقى عناصر الديموقراطية من احترام للحريات الشخصية وتشكيل المجالس النيابية وإطلاق حرية المطبوعات والاجتماعات العامة ومراعاة حرية الانتخابات. أما الثورة العرابية فقد أعلنت برنامجها الذى جاء قريبًا من أرض الواقع، وتعامل مباشرةً مع بعض المشاكل الملحة للشعب المصرى، وتضمن إلغاء السخرة، وحماية الفلاحين من المرابين، وإصلاح القضاء، ونشر التعليم بين الرجال والنساء، وإجراء انتخابات حرة لبرلمان جديد، وإلغاء نظام العبيد.

ويرى المؤلف أن ثورة ١٩١٩ قد وضعت مصر على عتبات الاستقلال وعتبات الحكم الدستورى، ورغم أن سعد زغلول قد عارض تشكيل لجنة لوضع الدستور مطالبا بدستور تضعه جمعية تأسيسية منتخبة، إلا أنه قبل الدستور (دستور ١٩٢٣) بعد أن صدر، بينما تخلى عنه واضعوه وقال سعد زغلول " ستصبح المبادئ الدستورية نافذة فينا، ويشعر كل مصرى بأن حياته وشرفه وماله تحت حماية القانون، وعلى القانون حارس قوى من البرلمان، والبرلمان تحت حراسة أمة يقظة ". ولم يلبث من أسهموا فى وضع الدستور أن اكتشفوا أن إعمال الدستور، يعنى إجراء انتخابات حرة، وأن الانتخابات الحرة تعنى أغلبية وفدية، وبدأ العبث فى العملية الانتخابية والعبث بالدستور، وانتهى الأمر بإلغائه على يد إسماعيل صدقى وصدور دستور ردىء ومقيد للحريات سمى بدستور ١٩٣٠ ثم استعادت مصر دستور ١٩٢٣ حتى قامت ثورة ١٩٥٢. ويتتبع المؤلف بعد ذلك موقف ثورة ١٩٥٢ من دستور ١٩٢٣، ويتضح من هذا التتبع أن الثوار رغبوا منذ البداية فى إلغاء هذا الدستور ووجدوا - من برر ذلك من المفكرين الذين ادعوا، على نحو أساسى، أن الشعب كان بعيدًا، فى ظل هذا الدستور، عن الممارسة الديموقراطية الحقة، وأن آراء أغلبية الشعب من عمال وفلاحين كانت غائبة. ووظف الكثير من المفكرين ورجال الفقه الدستورى أقلامهم للبحث عن مبرر لحكم ضباط ثورة ١٩٥٢، وتحدث البعض عن الشرعية الثورية، وتحدث البعض عن افتقاد الشعب للقوة المادية اللازمة لقيام ثورة فلم يبق إلا الجيش ليقوم بها. ويرى المؤلف أن مصر قد شهدت فى الفترة من ٢٧ يناير ١٩٥٢ وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ انهيارا شاملا، ويستند الى رأى مؤرخ معروف هو الدكتور يونان لبيب رزق للكشف عن سبب هذا الانهيار، ونفهم أن هذا السبب هو

اختلال التوازن بين القصر الملكى والأحزاب، وهو توازن حرص على تحقيقه الاحتلال البريطانى عن طريق رجاله الأقوياء فى مصر ، وعندما أخذ الدور البريطانى فى العالم فى الانحسار ، انحسر أيضاً فى مصر، وخرج من مصر آخر رجال إنجلترا الأقوياء (اللورد كيلرن)، اختل هذا التوازن وظهرت الخلافات الحادة بين الطرفين أعقبها الانهيار الشامل.

فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ أعلنت الثورة سقوط دستور ١٩٢٣ ، وفى ١٠ فبراير ١٩٥٣ صدر إعلان دستورى من القائد العام للقوات المسلحة نص على أن يتولى قائد الثورة ، بواسطة مجلس الثورة ، أعمال السيادة ، وله حق تعيين الوزراء وعزلهم ، أما مجلس الوزراء فله أن يجمع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، على أن يظل القضاء مستقلاً ، وهو أمر رآه البعض مستحيلاً فى ظل هذه الظروف . ويستمر المؤلف فى تتبع خطوات ثورة ١٩٥٢ تجاه وضع نظام للحكم ينسجم مع أهدافها وأفكار رجالها وقدراتهم، ويمكنهم من إحكام قبضتهم على البلاد. فحلت الأحزاب، وعطلت صحف وقيد حرية الباقى منها، وأنشئت تنظيمات قصد أن تكون سياسية تمخضت عن فشل ذريع مثل هيئة التحرير ثم الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى . وانتهى الأمر بأن أحكم جمال عبد الناصر قبضته على كل مفاتيح السلطة فهو رئيس الجمهورية ورئيس السلطة التنفيذية ورئيس التنظيم السياسى الوحيد فى مصر والقائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس مجلس القضاء الأعلى .

وبعد هزيمة ١٩٦٧ ، وفى أعقاب مظاهرات صاخبة أصدر جمال عبد الناصر بيان ٣٠ مارس ، ويعتبر المؤلف أن هذا البيان يمثل رضوخاً للمطالب الديمقراطية، ولكن بنصوص غامضة ولا جديد حقيقى فيها، حيث ترد فيه جمل عامة مثل "حشد قوى الشعب"، "إتمام بناء المجتمع الاشتراكى" ، "وكفالة فتح أسرع طرق للتقدم ".

ويلاحظ المؤلف فى النهاية أنه خلال الفترة الممتدة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى وفاة السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ شهدت مصر ثمانية دساتير وإعلانات وتعديلات دستورية ، أى بمعدل تعديل دستورى كل ثلاثة سنوات ونصف ، مما يفصح عن حالة دائمة من عدم الاستقرار الدستورى ، أما بخصوص البرلمان فيلاحظ أن مصر قد عاشت خلال العهد الناصرى خمس سنوات بدون برلمان (٥٢ - ١٩٥٧) ثم تم تشكيل مجلس أمة مؤقت شكل بالاختيار من بين أعضاء مجلس الأمة فى مصر وسوريا واستمر ١١ شهراً . ثم مجلس أمة - انتخب عام ١٩٦٠ وحل عام ١٩٦١ بعد الانفصال. والأمر الأكثر فداحة ، من وجهة نظر المؤلف ، كان تدفق القوانين المقيدة للحريات فى الزمن الساداتى، (كما يطلق عليه)، ويعدد المؤلف هذه القوانين ومن أمثلتها: قانون حماية القيم من العيب، وقانون إنشاء محاكم أمن الدولة. أما قانون الطوارئ فهو يخيم على رءوسنا لأمد طويل ولا ندرى إلى متى، هذه هى كلمات المؤلف عن هذا الأمر .

القسم الثالث من هذا الفصل بعنوان "الفلاحون والعمال والديمقراطية"، ويقع فى حوالى ٤٦ صفحة. يبدأ المؤلف هذا القسم بأن يضع تحت نظر القارئ مقتطفات من بعض الكتابات التى يرى المؤلف ضرورة تأملها عند الاقتراب من دراسة

الوعى السياسى لفلاح اليوم. وأغلب هذه المقتطفات تشير إلى الظلم الذى وقع على الفلاح المصرى لآلاف السنين حتى استكان تماماً ورضى بحاله. ويرى المؤلف أن الفلاح المصرى كان يثب أحياناً فى حالة من الغضب قد لاتستمر طويلا ، ولكنها كانت كافية لإفزاع العدو. ويستعرض المؤلف بعض وثبات الغضب الفلاحى بدءا من زمن المماليك وحتى الثورة العرابية التى أطلق عليها قائدها اسم " حركة الفلاحين " ، ثم ثورة ١٩١٩ التى ساندها الفلاحون بكل قوة. ورغم تنامى وعى الفلاحين وخروجهم من صمت العبودية فقد ظل كبار الملاك الزراعيين رافضين لأى إصلاح فى الريف قد يساعد على نهضة الفلاح ومنحه وعيا أو قدرة أو حيوية فى الحراك الاجتماعى، وربما سبب ذلك تمرد الفلاحين المصريين مرات عدة لعل أشهرها تمرد الفلاحين فى بهوت عام ١٩٥٠ حيث معقل واحد من أكبر كبار الملاك الزراعيين. يتتبع المؤلف بعد ذلك تطور أحوال الفلاحين بعد صدور قوانين الإصلاح الزراعى حيث تم تصفية الإقطاع وإنشاء التعاونيات الزراعية والوحدات الاجتماعية والصحية بالريف ، كما استفاد أبناء الفلاحين من تعميم مجانية التعليم حتى المستوى الجامعى . ثم جاءت موجة الهجرة للعمل فى الخارج الأمر الذى أتاح دخولا عالية تسببت فى تطور أساليب الحياة فى القرية .

وفى أقل من سطرين من هذه الدراسة وبغاية الاقتضاب يعبر المؤلف عن رأيه فى أن أحوال الفلاحين التى تحسنت فى البداية (بعد ثورة ١٩٥٢) قد ساءت بعد ذلك ثم ازدادت سوءاً ، ولم يسند هذا الرأى إلى أى مرجع رغم كثرة ما استخدم من إسنادات فى الكتاب.

وبعد ذلك يعرض المؤلف للمؤثرات التى تعمل على تغيير وعى الفلاح من صحف وإذاعات مسموعة ومرئية ، ويعرض نتائج بعض الدراسات التى تناولت مثل هذه الأمور ، ثم يعرض لبعض الدراسات التى حاولت أن تقيس مدى اهتمام الفلاحين بالشئون السياسية ، وبعد ذلك كله يضع المؤلف أمام القارئ نتائج دراسة ميدانية أوضحت أن ٩٢٪ من الفلاحين الذين شملتهم العينة يشاركون فى الانتخابات لأسباب متعددة (الأسرة، والقرية، والإكراه، والتعصب، والخوف من الغرامة ..) لكن هذه المشاركة لا علاقة لها بالاهتمام أو الوعى السياسى.

وينتقل المؤلف إلى التحدث عن العمال ، ويورد فى البداية ملخصاً سريعاً ، استغرق أقل من صفحة ونصف ، لتطور الحركة العمالية فى مصر ، ونعرف من هذا الملخص أنه مع تدفق العمال الأجانب على مصر تدفقت معهم افكار الاشتراكية والعمل النقابى والنضال العمالى وهكذا . وعبر الفترة من ثمانينيات القرن التاسع عشر حتى عشرينيات القرن العشرين - كان النضال العمالى والنقابى المصرى ممتزجاً بالأساليب والممارسات المنقولة أو المقتبسة من العمال الأجانب وخاصة اليونانيين والإيطاليين والأرمن الذين كانوا يشكلون جزءاً مهما من المكون العمالى المصرى آنذاك . وعندما بدأت الطبقة العمالية المصرية فى النضج بحيث استطاعت أن تمتلك زمام المبادرة وأن تصوغ أساليب نضالها الخاصة بها والمتلائمة مع مكونها الاجتماعى ، كانت البرجوازية المصرية التى وصلت إلى السلطة فى مصر قد نضجت أيضا بحيث بدأت فى توجيه ضربات شديدة للتحرك النقابى واتحاد

عروض موقعة ـــ
* Ahmed Ibrahim Mahmoud, Trade Unions in the Political System of Egypt, Kegan Paul International, London, 1994.

نقابات العمال (الذى كان تحت سيطرة اليسار) وقامت بحله والاستيلاء على مقاره وأمواله وسجن قادته ، وبدأت فى عملية غزو منظم لتنظيمات الطبقة العاملة عن طريق قيام عناصر برجوازية بقيادة اتحادات عمالية متعددة لتحرم العمال من أى توجه مستقل، فافرغ التنظيم النقابى من مضمونه وتحول إلى أداة فى يد الطبقة المعادية . وبعد هذا الملخص السريع خصص المؤلف عدة صفحات لعرض بعض الأحداث والآراء التى تدعم وتؤكد ما أوردة من أحكام فى ذلك الملخص.

وعندما يصل المؤلف إلى ثورة ١٩٥٢ يصنفها على أنها مرحلة جديدة نال فيها العمال الكثير مما لا يمكن حصره وفى نفس الوقت فقدوا فيها المزيد من حريتهم النقابية ، وقدموا شهداء (خميس والبقرى) وسجناء بغير حصر ، مما شكل وعيا متناقضاً مع بعضه البعض . فعبد الناصر الذى استولى على نقاباتهم وسيطر عليها برجاله ولم يقبل فى صفوفها معارضة أو تحركا غير مخطط من أعلى هو الذى أعطاهم حقوقا اجتماعية بلا حدود (مجانية التعليم الجامعى لأبنائهم، وقطاع عام قوى، وحق الاشتراك فى الإدارة والأرباح، و٥٠٪ عمال وفلاحين فى المجالس التشريعية ...) .

وعن الوعى السياسى والثقافى للعمال يعرض المؤلف استبيانين أجرى إحدهما فى عام ١٩٧٢ بواسطة مجلة الطليعة ، وأجرى الآخر خلال الفترة من سنة ١٩٧٦ إلى ١٩٩١ ولم يشر المؤلف إلى الجهة التى قامت به. وقد أجرى الاستبيانان على عينات من عمال شركات القطاع العام ، وأشار الاستبيان الأول إلى انخفاض مستوى الوعى الثقافى والسياسى بين عناصر العينة، وأشار الاستبيان الثانى إلى ارتفاع نسبة المشاركة فى انتخابات اللجان النقابية بالشركات تحت الدراسة ، وأشار الاستبيانان إلى انخفاض نسبة المشاركة فى الانتخابات البرلمانية بدرجة كبيرة وواضحة فى اللجان الانتخابية بمراكز التجمع العمالى.

وفى خاتمة هذا القسم يقول المؤلف "ولعل هذه الدراسات العلمية تشكف لنا عن أسباب هذا الخلل الكامن فى العلاقة بين أحزاب يسارية تهب حياتها وبرامجها ونضالها من أجل العمال والفلاحين، فإذا بهم وعندما تحتاج إلى مساندتهم سواء فى العمل الحزبى أو فى الانتخابات ينصرفون عنها أو يلجأون للسلبية فيضعونها فى مأزق مزدوج فهى بسبب تبنيها المواقف والبرامج اليسارية التى تستهدف الدفاع عن حقوق العامل والفلاح تستدعى عداء قوى اجتماعية عديدة ، وفى نفس الوقت فهى لا تكتسب سندا جديدا من تلك القوى التى تعمل من أجلها" ، ثم يستدرك المؤلف قائلاً : " ولكن هذه النتيجة يتعين علينا ألا تدفعنا إلى التخلى عن مواقفنا المبدئية والطبيعية فهى ليست مجرد مواقف عقائدية ولكنها السبيل الحقيقى لتحقيق تقدم فعلى لشعبنا ووطننا، ومن ثم فإن السبيل ليس التخلى عن أنفسنا بل محاولة تعميق الوعى فى صفوف هذه القوى الاجتماعية التى ندافع عنها . إنها معركة لا تقل فى خطورتها عن العمل السياسى والنضالى بل لعلها هى الأساس لكل معاركنا. فبدون الوعى الطبقى والاجتماعى سيصبح من الصعب تحقيق تحول فعلى فى المناخ السياسى لصالح اليسار " .

ثم يحدد المؤلف محورى عمل لليسار ، أو ربما للحزب الذى يرأسه، المحور الأول هو العمل

النضالى والسياسى اليومى ، والمحور الثانى عمل استراتيجى طويل المدى يستهدف انتزاع الطبقات التى يدافع عنها اليساريون من وهدة السلبية واللاوعى .

القسم الرابع من الفصل الثالث بعنوان "التعددية المقيدة هل هى مجرد شىء خير من لا شىء ؟" ، ويقع فى حوالى ٣٠ صفحة . ويبدأ المؤلف هذا القسم بمحاولة الوصول إلى تعريف للحزب السياسى ، ويقدم تعريفاً يراه مناسباً وهو "الحزب مجموعة من الناس اجتمعت من أجل العمل المشترك لتحقيق مصلحة الوطن عن طريق تحقيق الأهداف والمبادئ التى يعتنقونها ." ، وينقل عن الدكتور/ على الدين هلال قوله " إن الأحزاب السياسية فى مجتمع ما لا تنشأ من فراغ، بل تعكس نشأتها الظروف الاجتماعية والفكرية والاقتصادية التى تقوم فى ظلها ، وتترك هذه الظروف بصماتها على شكل الأحزاب وطريقة عملها وتنظيماتها ". ويشير المؤلف بعد ذلك إلى أن أغلب الباحثين يُجمعون على ضرورة وجود نظام حزبى ، لأنه بدون أحزاب سياسية توجد فى المجتمع اتجاهات غامضة وانفعالية تتبع فى الأساس من اتجاهات فردية تتعلق بالمزاج والانفعالات والعادات والتقاليد والأوضاع الاجتماعية . وبعد ذلك يستعرض المؤلف الأنواع والتقسيمات المختلفة للنظم الحزبية. وبعد أن يناقش المؤلف وضعية الأحزاب السياسية فى دول العالم الثالث والتساؤلات العديدة حول إمكانية قيامها بدور مؤثر فى عملية التحول الديموقراطى ، يؤكد مع الكثيرين أن المعيار الحقيقى للحكم على التعددية الحزبية لا ينطلق من النظر إلى الأحزاب القائمة ، بل ينبغى أن يرتكز على مدى ما يتوافر للأحزاب من مقومات تؤمن لها اداء وظائفها . ثم يستند إلى الرأى السابق ليرد على الناقدين لدور أحزاب المعارضة فى مصر الذين يحاولن التقليل من شأنها ومن الدور الذى تقوم به فى ظل أوضاع يرى أنها فى منتهى الصعوبة.

وبعد أن يعرض المؤلف بعض مؤشرات الاتجاهات الحالية ، فى مختلف أنحاء العالم لتراجع المشاركة الشعبية فى النشاط الحزبى والنقابى ، يلاحظ بنظرة سريعة أن المثقفين كانوا وما زالوا هم أساس الحياة الحزبية فى مصر ، ولعلهم ، كما يرى ، يمثلون مساحات أكبر من حجمهم وتأثيرهم الاجتماعى بكثير . ويرى أن موقف أغلب المثقفين من الحياة السياسية يتسم بقدر من اللامبالاة والتشكيك الشديد فى جدوى المشاركة عن طريق صناديق الانتخابات، مع رفضهم الاشتراك فى عضوية الأحزاب السياسية، ويعرض بعض الآراء والتحليلات والدراسات التى تنظر فى هذه الظاهرة.

وبالرغم من كل ذلك، وبالرغم من محدودية تأثير الأحزاب فى مصر، فإن المؤلف يرى أن لها قيمة أساسية فى بناء المناخ الديمقراطي حتى من خلال نشاطها القزمى ، ويقول : " يجب ألا ننسى الأثر السلبى المتراكم، والذى استقر لأمد طويل نتيجة لوجود نظام الحزب الواحد ، وهو أثر سلبى بكل المعايير، فعلى المستوى الفكرى اتسم الوضع بالواحدية ورفض قبول الصراع الفكرى وتعدد الآراء فى إطار الحزب الواحد ، الأمر الذى أدى إلى بروز عدة مواقف ، فريق يقول ، أو على الأقل يقبل بما لا يعتقد فيه حقاً ، وفريق ثانى يصمت ولا يشارك

فى العمل السياسى ، وفريق ثالث دفع ثمناً لإعلانه ما اعتقد وخالف الرأى السائد ، وفريق رابع – وهو أكثر عدداً – تفاوتت حظوظه فى الإدراك السياسى، ولكنه اشترك باخلاص وحسن نية معتقداً أن فى ذلك مصلحة النظام " .

وبعد أن يستعرض المؤلف مثالب العملية الانتخابية فى مصر والتأثير السلبى لهذه المثالب على الحياة الحزبية ، يستعرض باختصار شديد تاريخ موقف ثورة ١٩٥٢ من الأحزاب ، هذا الموقف الذى انتهى مبكراً فى عمر الثورة بإلغاء الأحزاب، ثم بدء مرحلة طويلة من نظام الحزب الواحد . وفجأة، فى نوفمبر ١٩٧٦ ، أعلن الرئيس السادات السماح بقيام تعددية حزبية ، ولكن كما يرى المؤلف مع غيره ممن استشهد بهم ، وفق أطر وقيود وضوابط معينة تحد من إمكانية تداول السلطة وممارسة الأحزاب لوظائفها المتعارف عليها فى النظم الديمقراطية . والمؤلف يعترف ، ربما أكثر من غيره، بوجود هذه السلبيات ، إلا أنه لا يرى داعياً للدعوة للإحباط وترويج أفكار تصور أن العمل الحزبى لا نتيجة له . وهو يرفض القول بأن الهامش التعددى القائم وهو لا شىء ، ومع ذلك فهو يرفض قبوله مستسلماً باعتبار أنه شىء خير من لا شىء ، ويدعو إلى تقبل ما هو متاح والقول بحزم أنه ليس كل ما هو مطلوب ، ويرى أن هناك معركة حتمية ومتواصلة من أجل التطوير .

وفى خاتمة الكتاب التى يطلق عليها المؤلف اسم "ليست خاتمة وإنما ... " يؤكد المؤلف على أن الديموقراطية هى أجمل حلم نحلم به للوطن . وشبه المحكومين فى ظل نظم الديموقراطية المقيدة بعصفور ربطت رجله بخيط له طول محدود يمسك الحاكم بطرفه الآخر ، فلا يستطيع العصفور الطيران إلا فى نطاق محدد لا يتجاوزه ، ويرى المؤلف ضرورة أن تنعكس الآية فيصبح الحاكم هو العصفور بينما يمسك المحكومون بطرف الخيط .

ويضيف المؤلف أن الإرهاب المتأسلم يزيد مشاكل الديموقراطية فى مصر تعقيداً بما هو معروف عنه من نفى لحق الآخر فى الاختلاف . ويطيح بذلك بأبسط قواعد الحرية التى تنبع أساساً من احترام رأى الآخر .

وفى نهاية هذه الخاتمة يقول المؤلف " وعلى أية حال فالمعركة صعبة من بدايتها ولا تعنى صعوبتها أن نتراجع أمامها ، بل تعنى أن نخوض معركة مزدوجة ضد التأسلم وضد الذين يقيدون حريتنا " .